الحركة السياسية النسوية السورية
THE SYRIAN WOMEN'S POLITICAL MOVEMENT

المواطنة المتساوية في سوريا

عقبات وآفاق

أعدت البحث: هوازن خداج

الفهرس

ملخص ٣
هدف البحث ٣
مشكلة البحث ٣
فرضية البحث ٣
أهمية البحث ٤
منهج البحث ٤
مقدمة ٥
مفهوم المواطنة ومتغيراته ٦
اشكالية المواطنة في سوريا ٨
أثر تغييب المواطنة على النساء ٩
المواطنة المتساوية عقبات وآفاق ١٠
استنتاجات ١٤
مراجع البحث ١٦

ملخص

تناقش الورقة البحثية متغيرات مفهوم المواطنة ككل عبر مراحل زمنية مختلفة، وصولاً لاعتبارها حقّ من حقوق الإنسان. وعدم تطبيقها في الدولة السورية، التي بقيت تجربة المواطنة فيها محكومة بعوامل سياسية ومجتمعية، أبعدت النساء عن نيل حقوقهن المواطنية. وأن المواطنة المتساوية بقدر ما تمثل مطلبًا ضروريًا للنساء السوريات، إلا أن إقرارها ما يزال قضية شائكة، ونسيج صعب التطبيق. فقضية المرأة لا تقتصر على كونها قضية سياسية واقتصادية، بل أنها عقدة مجتمعية تمتدّ من الفرد إلى الأسرة وإلى السلطة. وبناء دولة المواطنة المتساوية لا يمكن عزله عن مجمل السياقات التي تحاصر طاقات المرأة، ولن يتم دون وضع استراتيجية متكاملة لتحقيق هذه المواطنة.

هدف البحث

تبيان معيقات تحقيق المواطنة المتساوية في سوريا، والإضاءة على ما يخدم مسار تحقيق المواطنة المتساوية، كاستنتاجات أولية تدعو للتفكير والعمل عليها. إذ لا يكفي وجود بعض الإشارات على ضرورة التساوي في الحقوق، وعلى وجودها كفاعل حقيقي في المجال العام، لتصير النساء متساويات حسب ما تبيّنه التجربة السورية. ولا يكفي الآن طرح المواطنة المتساوية دون العمل على تحقيقها، إذ لطالما كانت الطروحات النظرية غير كافية لقيام مثل هذه الدولة حسب ما يبيّنه النقد النسوي لنظريات العقد الاجتماعي.

مشكلة البحث

نظراً لقصر الورقة البحثية لن يتم الخوض في كافة الإشكاليات المرافقة لعدم التأسيس لدولة المواطنة سابقاً، أو إشكاليات واقع الحرب الحالية. وسيتم الإكتفاء بالدراسة المكتبية لمعيقات مواطنة النساء ضمن البيئة السورية مقارنة بأطروحات العقد الاجتماعي، في محاولة للوصول إلى استنتاجات تقدم ضمانات مستقبلية ممكنة لتحقيقها.

تتحدد مشكلة البحث في تبيان إشكالية المواطنة في الدولة السورية، ومعيقات المواطنة للنساء، باعتبارها عاملاً رئيساً في الإرهاصات التي تعرضت لها مطالبة السوريات بحقوقهن السياسية والقانونية المتساوية. ويمكن اختصارها في الإجابة عن السؤال التالي:

ما هي معيقات المواطنة للنساء في السياق السوري؟ وكيف يمكن تحقيق دولة المواطنة المتساوية؟

فرضية البحث

يقوم البحث على فرضية أساسية مفادها: أن الدولة السورية لم تصل إلى مستوى دولة المواطنين/ات، وأن ما طالبت به السوريات وما نالته السوريات من حقوق لا يرقى لجعلهن مواطنات.

أما مطالبهن الحالية بدولة المواطنة المتساوية، فإنها تشكل مساراً عسيراً ضمن السياقات الاجتماعية القائمة؛ ولا يمكن تحقيقها ما لم يتم العمل على وضع استراتيجية متكاملة تضمن تساوي النساء في المجالين العام والخاص، تكون السوريات مشاركات في صياغتها وتنفيذها، الأمر الذي يتطلب منهن العمل باتجاهات مختلفة لبناء واقع مغاير، يضمن تحقيق كافة حقوقهن في دولة مواطنة مقبلة.

أهمية البحث

تأتي أهمية البحث من أهمية العمل على إقرار المواطنة المتساوية، ومعرفة المعيقات التي تحد من مواطنة النساء، خصوصا مع المتغيرات التي طالت بنية الدولة بسبب الحرب في سوريا، والتوجه الحالي لإقرار الدستور، وما رافقه من مطالب بكتابة عقد اجتماعي جديد للدولة السورية، وإقرار دولة المواطنة المتساوية (سواء من أحزاب سياسية، ومجموعات نسوية، وأفراد)

تأتي أهمية البحث من التركيز على:

- مفهوم المواطنة ككل.

- تبيان خلل مفهوم المواطنة المطبق سورياً، وأثر ذلك على النساء.

- عقبات تحقيق المواطنة المتساوية على ضرورتها في السياق السوري، قبل الحرب وبعدها.

منهج البحث

يستند هذا البحث «المكتبي» إلى المنهجين الوصفي والتحليلي في رصد متغيرات مفهوم المواطنة ككل ودراسة وتحليل معيقات المواطنة المتساوية في سوريا وأثر تغييب مواطنة النساء، وكيفية تطبيق هذه المواطنة في سوريا والعقبات التي تعترضها؛ للوصول إلى استنتاجات تخدم مسار تحقيق المواطنة المتساوية. وسيجري العمل على ذلك من خلال: مقارنة مفهوم المواطنة المطبق في حقوق الإنسان مع مفهوم المواطنة المطبق عربياً وسوريا، وتوضيحها عبر مراجعة عدد من الأدبيات التي تناولت موضوع المواطنة ككل، والمواطنة في سوريا على وجه الخصوص، وكذلك وعلى ضوء الدساتير السورية ومطالب السوريات منذ تأسيس الدولة السورية، التي تمت مراجعتها في بحث موسع سابق بعنوان «السوريات بين شريعة الدستور ودستور الشريعة».[1]

١- هوازن خداج، السوريات بين شريعة الدستور ودستور الشريعة، اشراف يوسف فخر الدين، مراجعة قانونية انور البني، وماجدة سرحان، اصدار المركز السوري للدراسات والابحاث القانونية، آذار ٢٠٢٢

مقدمة

شهد مفهوم المواطنة تحولاً واسعاً من حصره بالحق القانوني المبني على امتيازات تقسم البشر درجات في الإمبراطوريات القديمة، إلى اعتباره جملة حقوق سياسية وقانونية واقتصادية ومجتمعية عقب الثورة الفرنسية، وتوسّعته في قانون حقوق الإنسان ليشمل الجميع على اعتبار أن كافة الناس في العالم هم/ن مواطنون/ات قانونيون/ات في دولهم/ن، ويخضعون لعلاقة تبادلية في الواجبات والحقوق، يفي المواطنون/ات فيها بالتزامات معينة تجاه الدولة، وفي المقابل تقوم الدولة في حماية مصالحهم/ن الحيوية[٢]. إلا أن تلك المتغيرات في المفهوم لا تعني تطبيقه في كافة الدول ومنها الدولة السورية، التي بقيت فيها تجربة المواطنة متعلقة بشكل السلطة وبنيتها القائمة على تراتبية حادة مرتبطة بالقوة، ومتعلقة بالبُنى الأبوية المترسخة في المجتمع، ما أبقى السوريات إلى يومنا أسيرات لمنظومتي الدولة والمجتمع اللتين ترسِّخان حِرمانهن من المواطنة وما تستوجبه من حقوق مختلفة. وهذا ما يمكن تبيّنه من المطالب المختلفة للنساء، التي تدل على أن ما نلنه من حقوق عبر تاريخ الدولة السورية لا يصل لاعتبارهن مواطنات.[٣]

ومنذ بدايات الحرب السورية، بدأت المطالبة بالمواطنة المتساوية، وضمان وجود النساء كفاعلات حقيقيات في المجال العام[٤] إلا أن استمرار الحرب وكارثيتها إلى يومنا لم يحقق شيئًا من مطالب السوريين/ات، دون أن يلغي المطالبة بإقرار دولة المواطنة المتساوية سواء من أحزاب وتيارات سياسية[٥]، وحركات ومجموعات نسوية[٦]، وأفراد. فكتابة عقد اجتماعي-سياسي جديد وتحقيق دولة المواطنة المتساوية[٧]،

٢- المواطنة، حقوق الانسان، Citizenship and Participation، أخر زيارة ٢٠٢٢/٨/١٢
https://www.coe.int/en/web/compass/citizenship-and-participation

٣- مرجع سبق ذكره، هوازن خداج، السوريات بين شريعة الدستور...

٤- ورد في وثيقة العهد الوطني والتي اقرت في مؤتمر المعارضة في القاهرة ٢٠١٢ :
تعاهد المؤتمرون على أن يقر دستور جديد للبلاد مضامين هذا العهد :
• الشعب السوري شعب واحد، تأسّست لحمته عبر التاريخ على المساواة التامّة في المواطنة بمعزل عن الأصل أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الإثنيّة أو الرأي السياسي أو الدين أو المذهب، على أساس وفاق وطنيّ شامل، لا يجوز لأحد فرض دينٍ أو اعتقادٍ على أحد، أو أن يمنع أحداً من حريّة اختيار عقيدته وممارستها. النساء متساوون مع الرجال، ولا يجوز التراجع عن أيّ مكتسبات لحقوقهنّ. كما يحقّ لأيّ مواطن أن يشغل جميع المناصب في الدولة، بما فيها منصب رئيس الجمهوريّة، بغض النظر عن دينه أو قوميّته، رجلاً كان أم إمرأة. هكذا يفخر الشعب السوري بعمقه الحضاريّ والثقافي والدينيّ الثري والمتنوّع، ممّا يشكّل جزءاً صميماً من ثقافته ومجتمعه، ويبني دولته على قاعدة الوحدة في التنوع، بمشاركة مختلف مكوّناته دون أيّ تمييزْ أو إقصاء.
وثيقة العهد الوطني. مركز مالكوم كير- كارنيغي للشرق الاوسط، مؤتمر المعارضة السورية وثيقة العهد الوطني التي أقرها مؤتمر المعارضة السورية المنعقد تحت رعاية جامعة الدول العربية بالقاهرة بتاريخ ٢٠١٢/٧/٣
https://carnegie-mec.org/syriaincrisis/?fa=50100

٥- تيار مواطنة نواة، ناشطون ديمقراطيون علمانيون من أجل مواطن: فرد، حرّ، كريم، متساوٍ، تاريخ النشر ٢٠١٢/١٢/١، آخر زيارة ٢٠٢٢/٨/٩
https://www.mouatana.org/%d9%86%86%d8%ad%d9%86-%d9%85%d9%86%d8%ad%d9%86

٦- الحركة السياسية النسوية، من نحن، أخر زيارة ٢٠٢٢/٨/٩
https://syrianwomenpm.org/ar/%d8%b9%d9%86%d8%a7%86%d9%86/
اللوبي النسوي السوري، من نحن، أخر زيارة ٢٠٢٢/٨/٩
https://syrianfeministlobby.org/?page_id=1695

٧- محمد نذير سالم، نظرة على اشكاليات العقد السياسي والاجتماعي والهوية الجامعة بين السوريين، ورقة بحثية مقدمة إلى الندوة التخصصية المعنونة ب «نحو تطوير الخطاب السياسي للثورة» التي يقيمها مركز الحوار السوري، ٢٠١٦/١١/٨

بقدر ما يشكل قضية ملحة لضمان حقوق النساء، إلا أن رفع آمالهن بتحقيق هذه المساواة، يتطلب منهن العمل على كافة الاتجاهات وبناء استراتيجية متكاملة لنيلها.

١- مفهوم المواطنة ومتغيراته

شكل مفهوم المواطنة العديد من الدلالات الفكرية والمعرفية المختلفة حسب المجتمعات والثقافات وعبر التاريخ[٨]. فهذا المفهوم الذي تعود أصوله إلى الحضارة اليونانية القديمة وتشكل دولة المدينة (بوليس Polis) وتنظيم العلاقة مع المواطنين الأحرار الذين يمتلكون الحق القانوني[٩] في الدولة أي رؤساء العوائل والملّاكين، واستثنى منه العبيد والفقراء والنساء وسكان المستعمرات والغرباء. فهؤلاء جميعاً كانوا بمثابة رعايا[١٠] لا يحوزون على حق المواطنة ومقتضياتها السياسية والمدنية. ثم اختفى مفهوم المواطنة فعلياً في أوروبا خلال العصور الوسطى، واستبدل بنظام الحقوق والواجبات الإقطاعية[١١]. ليعود للظهور مجدداً مع حركات الإصلاح الديني الثورة البابوية[١٢] وما تلاها من حركات النهضة والتنوير[١٣]، حيث اتجه المفكرون والفلاسفة لتهيئة الرأي العام الأوروبي لنسف النظم الإقطاعية والاستبدادية والتخلص من الحكم المطلق، عبر وضع مبادئ العقد الاجتماعي[١٤].

أخذت فكرة العقد الاجتماعي المسنودة على «فرضية» وضعها «توماس هوبز وجون لوك وجان جاك روسو»[١٥]، مكانتها الكبيرة كأساس لنشأة الدولة، ونقطة عبور للانتقال من مشروعية الحق

٨- بن بوحة أحمد، المواطنة والمصلحة العامة في الدولة الحديثة، العقد الاجتماعي عند روسو نموذجا، جامعة سيدي بلعباس، مجلة الاناسة وعلوم الاجتماع، العدد الثاني ديسمبر ٢٠١٧، ص ٢٧٦-٢٧٩

٩- نهلة محمد مصطفى جندية، مفهوم المواطنة والاسس التي تقوم عليها في المانيا ومصر دراسة مقارنة، جامعة المنوفية، كلية الحقوق، الدراسات العليا والبحوث، ص ١١
https://jslem.journals.ekb.eg/article_182835_e28850271bb4944416a3d1e2f0ac46e0.pdf

١٠- المواطنة، حقوق الانسان، Citizenship and Participation، أخر زيارة ٢٠٢٢/٨/١٢
https://www.coe.int/en/web/compass/citizenship-and-participation

١١- توبي هيف،فجر العلم الحديث ،الثورة القانونية الأوروبية، مجلة الحكمة، كتاب الكتروني، ص١٣٩
88%D8%%84%D8%AB%D9%D8%A7%D9%/08/https://hekmah.org/wp-content/uploads/2017
8A%D%86%D9%88%D9%86%D9%82%D8%A7%D9%84%D9%B1%D8%A9-%D8%A7%D9
8A%D8%A9-%88%D8%A8%D9%88%D8%B1%D9%84%D8%A3%D9%8%A9-%D8%A7%D9
pdf.81%8A%D9%87%D9%8A-%D9%88%D8%A8%D9%%D8%AA%D9

١٢- المرجع السابق، ص ١٤٤-١٤٦

١٣- التنوير: مقاربات جديدة للتاريخ الأوربي، دوريندا اوترام، ترجمة ماجد موريس ابراهيم، دار الفارابي ٢٠٠٨، ص ١٠٨-١١٩

١٤- موسوعة ستانفورد الفلسفية، المقاربات المعاصرة للعقد الاجتماعي، مدخل فلسفي شامل حول نظريات العقد الاجتماعي، وكيفية تمييزه، ونمذجة الاطراف فيه، ترجمة: محمد رضا، مراجعة سيرين الحاج حسين، مجلة حكمة، تاريخ النشر ٢٠١٩/٣/٧، آخر زيارة ٢٠٢٢/٨/١٢
84%D8%A7%D8%%82%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%https://hekmah.org/%D8%A7%D9
/8A%85%D8%A7%D8%B9%D9%AC%D8%AA%D9

١٥- حسين جبار،القانون الدستوري(النظريات التعاقدية والاجتماعية)، المبحث الثاني،المحاضرة رقم (٥)، شبكة جامعة بابل، كلية القانون، نظام التعليم الاكلتروني، تاريخ النشر ٢٠١٨/١٢/٦، آخر زيارة ٢٠٢٢/٨/١٢
https://law.uobabylon.edu.iq/lecture.aspx?depid=1&lcid=81391

الإلهي، إلى شرعية اتفاق البشر فيما بينهم وإحلال إرادة الأفراد مكان أيّ إرادة أخرى لتكوين «المجتمع -الدولة» كتعبير عن فضاء مدني، يتمّ من خلاله ضبط علاقة الحاكم بالمحكوم، وضبط العلاقة بين المتعاقدين، لبناء مجتمع متكامل أساسه العدل والمساواة. وقد شكّل العقد الاجتماعي أساسًا في الثورة القانونية للخروج من القانون الطبيعي السابق المبني على التفاوت بين البشر، ونموذجاً هاماً للمواطنة، ومدخلاً واسعاً للمنحى الديمقراطي خاصة مع روسو الذي اعتبرها حقّ ثابت لا يمكن التنازل عنه.[١٦]

ورغم ما قدمته نظرية العقد الاجتماعي من تطور في مفهوم المواطنة، فقد واجهت نقداً حاداً من النسويات امتدّ إلى مستويات مختلفة من بنائه النظري إلى مفكريه؛ وصولاً إلى أثره من الناحية الاجتماعية والسياسية والأخلاقية، والتي نجدها في العديد من الكتابات النسوية مثل: كتاب سوزان مولر أوكين Susan Moller Okin «النساء في الفكر السياسي»، الذي تسعى فيه مولر انطلاقاً من التراث الموجود في الفلسفة السياسية والنظريات السياسية للفلاسفة لفهم السبب في أن «حصول النساء على حقوقهن السياسية والرسمية لم يؤدِ إلى مساواة حقيقية وجوهرية بين الجنسين»، حيث تجادل مولر خطورة الغموض والالتباس في الاستخدام اللغوي في الثقافة البطريركية، وبأن التراث العظيم للفلسفة السياسية يعتمد على كتابات الرجال، وللرجال، وعن الرجال، وأن استخدام ألفاظ عامة جداً مثل «الإنسان» و«الجنس البشري» و«الموجود البشري» والضمير الضمني «هو» لا يقدم أفكار واضحة على أنها تشمل الجنسين، فالطبيعة البشرية كما اكتشفها ووصفها الفلاسفة، تميل إلى الإشارة إلى الطبيعة البشرية الذكورية فقط.[١٧]

وكذلك كتاب كارول باتمان 1988 «العقد الجنسي»[١٨] وأثره في إعادة النظر في العقود والسلطة الأبوية، فهذا العقد يحتمل الكذب ضمن أسطورة العقد المثالي، وأنه يقدم تقاسماً في الهيمنة على النساء اللواتي كُنّ في السابق تحت السيطرة الحصرية لرجل واحد هو الأب. ومع العقد الجديد تحول النظام الأبوي إلى مناقشة من يملك سلطة على النساء، ولا يمثل تغييراً جوهرياً في هيمنة الرجال، إذ إن علاقات القوة بين الرجال تتغير، لكن علاقة المرأة بقوة الرجل لا تتغير، وهذا العقد ينطوي في جزء منه على وجود سلطة على النساء لا تسمح بإنهاء النظام الأبوي بالكامل، بل استبدل بشكل مختلف، فوُزّعت سلطة الذكور بين عدد أكبر من الرجال، بدلًا من أن يحتفظ بها رجل واحد[١٩] وأنه بموجب العقد الاجتماعي المُبرم بين الأفراد الذين من المفترض أن يكونوا متساوين، ينص عقد الجنس على أن النساء يجب أن تكن متاحات للرجال.[٢٠]

١٦- هوازن خداج، دراسة، العقد الاجتماعي والنساء، مركز حرمون للدراسات المعاصرة، تاريخ النشر ٢٠٢١/٢/٥، آخر زيارة ٢٠٢٢/٧/٢١
https://www.harmoon.org/reports/%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%82%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AC%D8%AA%D9%85%D8%A7%D8%B9%D9%8A-%D9%88%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%B3%D8%A7%D8%A1/

١٧- سوزان مولر أوكين، النساء في الفكر السياسي الغربي، ترجمة إمام عبد الفتاح، دار التنوير للطباعة والنشر، لبنان، بيروت ٢٠٠٩، ص ١٤- ٢٠

١٨- Carole Pateman,THE SEXUAL CONTRA,1988

١٩- مرجع سبق ذكره، هوازن خداج، العقد الاجتماعي والنساء

٢٠- نادية خلوف، إفعلها ثانية وبشكل سليم، الحوار المتمدن، العدد ٥٧١٣، تاريخ النشر ٢٠١٧/١١/٢٩، آخر زيارة ٢٠٢٢/٨/١٢
https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=580938

وفي الوقت الحاضر تحولت المواطنة إلى جزء من ثقافة اجتماعية وسياسية جديدة يُعبَّر عنها بالحداثة، وبالنظم السياسية القائمة على الدستور والضمانات المقدمة فيه للمواطنين/ات، والحقوق والواجبات التي يَنتظم فيها الفرد بموجب عقد اجتماعي يصبح الفردُ فيه مواطناً في دولة.[٢١]

٢- إشكاليات المواطنة في سوريا

اتساع مفهوم المواطنة واعتباراتها التعاقدية في الغرب، لم يأخذا نفس المنحى بالنسبة لدول عديدة، وإن وجد فيها المصطلح نفسه، مثلاً في الثقافة العربية المؤاطن/ة: هو الذي نشأ معك في وطن واحد أو الذي يقيم معك فيه. وجاء في لسان العرب أن: «الوطن هو المنزل الذي تقيم به، وهو موطن الإنسان ومحلُّه. ووَطَنَ بالمكانَ وأوْطَن أقام، وأوْطَنه اتخذه وطناً، أما المواطن فكل مقام قام به الإنسان ... «.[٢٢] أي أن هذا التعريف بقي قاصراً في دلالته الفكرية والمعرفية على مكان الإقامة والشعور بالانتماء للمكان؛ كالانتماء للمجتمع دون أن يمتدّ أكثر من ذلك ليعبّر عن علاقة تبادلية تتضمن الأخذ والعطاء المتفاعل في بلدان لم تشهد تحولات نوعية مجتمعية وقانونية تدفعها للوصول لمرحلة المجتمع- الدولة، التي وضعت وبناء على العقد الاجتماعي أسس ومعايير لمجتمع مدني متكامل وموازي بين البيئة والمجتمع جعل السكان مواطنون/ات.[٢٣]

وبغض النظر عن الدلالة اللغوية والمعرفية فالعديد من الأنظمة العربية اتبعت قاعدة «الأكثر أمانًا أن تُهاب من أن تُحبّ» حسب نصيحة ميكيافيلي لأميره [٢٤]. وصعوبة التأسيس للمواطنة عربياً وبالأخص سوريا كان يرافقه جملة واسعة من التحديات السياسية، والاجتماعية والاقتصادية، والمؤسّسية، حولت مفهوم المواطنة لجملة جوفاء يجري استخدامها من قبل السلطات الحاكمة التي لم تقم على قاعدة سليمة لتنظيم العلاقة بين «الحاكم والمحكوم». وامتلكت ناصية الاستبداد من مصدريه التقليدي والحديث، عبر الاحتكار الفعّال لمصادر القوة والسلطة في المجتمع[٢٥]، وذلك رغم مرور الدولة السورية بمرحلة اتسمت بظهور حركات وجمعيات وتيارات فكرية سياسية تنادي بالديمقراطية وحق الاقتراع وتأسيس البرلمان، وبالمشروطية الدستورية، باعتبارها عقداً بين الحاكم والمحكوم، إلا أن هذه الأفكار بقيت أفكاراً نخبوية لم تصل إلى سواد الشعب الذي يسكن قسمه الأعظم البلدان الصغيرة والقرى والبوادي

٢١- مرجع سبق ذكره، بن بوحة أحمد، ص ١٢٨

٢٢- ابن منظور، لسان العرب ، دار صادر بيروت، طبعة ٢٠٠٣ م، الجزء الخامس عشر، ص ٢٣٩

٢٣- هوازن خداج، المجتمع المدني وأفاق تنميته، دراسات في العقد الاجتماعي، مرصد الشرق الاوسط وشمال افريقيا
82-%81%D8%A7%D9%93%D9%D8%A7%D9%/05/https://mena-studies.org/wp-content/uploads/2022
%8A-%D8%A7%D9%81%D9%8A%D8%A9-%D9%85%D9%86%D9%84%D8%AA%D9%%D8%A7%D9
86%D9%85%D8%AF%D9%84%D9%85%D8%B9-%D8%A7%D9%85%D8%AC%D8%AA%D9%84%D9
8A.pdf%

٢٤- مرجع سبق ذكره، هوازن خداج، العقد الاجتماعي والنساء، ص٧.

٢٥- رفيق ايت تكنتا، إشكالية تحديث الدولة في المشرق العربي " قراءة في الأدبيات النظرية "، المركز الديمقراطي العربي، ١٧ يناير ٢٠١٧، أخر زيارة ٢٠٢٢/٧/٢٤
https://democraticac.de/?p=42600

منعزلاً عن الحركات السياسية وتياراتها.[٢٦] فكان تطبيقها بعيداً كل البعد عن التأسيس لتربية المواطنة والديمقراطية، وإن جرى النص في الدستور على أن «السوريون متساوون أمام القانون في الحقوق والواجبات». فقد بقيت المواطنة مرتبطة برؤية الحكام للواقع السوري؛ ويمكن أن نتبينها من تغيير الدساتير التي بلغت ١٦ دستورًا، (بين جديد ومعدل)[٢٧] خلال مئة عام وعدم تقديمها أي ضمانة لحماية النساء خارج حدود الأسرة، وقوانين الأحوال الشخصية[٢٨]، بحيث يمكن القول أن هذه الدساتير جميعها كُتبت نتيجة متغيّر غلب فيه السياسي على الاجتماعي، ولم يشكل خريطة طريق لضمان الحقوق الاجتماعية للمواطنين «الرجال والنساء»، بل يتعلق غالبًا بما يراه النظام السياسي الحاكم، وهو جائر على الجميع، ويقع جوره الأكبر على المرأة كون المستبد ذكوري، لذلك لم تكن المواطنة وحقوق المرأة من الأولويات.[٢٩] خصوصاً أن المسند الأساس للحكم الذي اتبعه رؤساء سوريا كان يتجه نحو الإبقاء على البنيات المجتمعية ما قبل الدولة، قبائل وعشائر وعوائل، التي تلغي مفهوم المواطنة، وعدم تقديم ما يسهل انتقالها إلى حالة المواطنة.[٣٠]

٣- أثر تغييب المواطنة على النساء

نظراً لأن تطبيق المواطنة المتساوية يتّسم بالشمولية والتداخل بين حياة المواطن/ة والبنيات المجتمعية والاقتصادية والسياسية التي يخضع لها، فإن معيقات تطبيقها كانت تأخذ منحاً شاقولياً من الأعلى للأسفل وأفقياً على مستوى المجتمع.

وقد شكلت ذرائع الخصوصية الثقافية والخشية من الصدام مع المجتمع المتدين عاملاً أساسياً في منع إعطاء المرأة حقوق متساوية، والذي يظهر في خشية الحكام على تغيير قانون الأحوال الشخصية لمنع الصدام مع الرجعيين، وفي خشية المتدينين من أي تغيير جذري يطال الدستور فيما يخص النساء.[٣١] ويمكن تبيّنه في دستور ١٩٧١ وعدم اعتبار الشريعة الإسلامية المصدر الرئيس للدستور، وما تلاه من صراع بين الإخوان المسلمين وحافظ الأسد، والذي وضّحه سعيد حوّى في كتابه «هذه تجربتي وهذه شهادتي» ضمن وصفه الدستور إنه كان علمانياً محضاً، بأن المخاوف التي ارتسمت خلفه انصبّت على قضيتين: أنه مقدمة لإنهاء التعليم الديني في البلاد وإيجاد جيل علماني، وأنه كذلك مقدمة لإنهاء قانون الأحوال الشخصية الإسلامية[٣٢] لتكون الشريعة مصدراً رئيساً في الدستور وتكون ديكتاتورية الحكم هي

٢٦- محمد عزة دروزة، حول الحركة العربية الحديثة، الجزء الاول، ط٣ لبنان، المطبعة العصرية، صيدا، ١٩٥٠، ص ٦٥.

٢٧- تسلسل الدساتير السورية
http://www.al-rustomlaw.com › Company1 › page236

٢٨- مرجع سبق ذكره، هوازن خداج، السوريات بين شريعة الدستور ودستور الشريعة. ص١٦٣

٢٩- المرجع السابق، ص ٧

٣٠- المرجع السابق، ص٨١- ٨٢

٣١- المرجع السابق، ص٧٠

٣٢- سعيد حوى، «هذه تجربتي وهذه شهادتي» ، ط١ ،مصر، القاهرة، مكتبة وهبة- القاهرة ١٩٨٧ ،ص ١٠٤ -١٠٥

الحدّ المدمر لأي إمكانية عبور نحو المواطنة للجميع وبالأخص للنساء اللاتي فقدن -إلى يومنا- إمكانية تغيير أوضاعهن الحقوقية والقانونية سواء على الصعيد الخاص أو العام[٣٣].

والحال أن ما نالته السوريات، عبر مراحل زمنية مختلفة من تاريخ سوريا، لبعض حقوقهن كالتعليم والعمل خاضعاً لموافقة المجتمع، بل ويشكل ضرورة له لتربية النشئ وإعانة الأسرة مادياً. أما تحقيق مطلبهن السياسي باعتبار سوريا منحت هذا الحق مبكراً، فإن مردوده شكل مكسباً للذكورة المترسخة على مستوى المجتمع والدولة، فأصواتهن كناخبات كانت أحد مصادر قوة الدولة وتعزيز السلطة السياسية[٣٤]. وانتقالهن من شرف التصويت للرجال فقط.[٣٥] للدخول إلى مناصب عديدة في المواقع القيادية في مؤسسات الدولة والمجتمع، بما فيها مؤسسة رئاسة الجمهورية والوزارات المتعاقبة منذ ١٩٧٠.[٣٦] لم يغيّر من واقعهن في المجال الخاص شيئاً يُذكر، بل كثّف المفارقات التي تعيشها السوريات، بين أن تكون سيدة نائبة الرئيس ويسمح قانونياً أن تتعرض للطلاق التعسفي والحرمان من إعطاء جنسيتها لأولادها وغيره مما ينص عليه قانون الأحوال الشخصية وقانون العقوبات الجائران بحق المرأة على كافة الأصعدة. لتكون المفارقة الأكبر في مشاركة ٣ سيدات بصياغة دستور ٢٠١٢، دون أن يُطرح أي تغيير يُذكر[٣٧]. وأتت مخرجاته كبقية الدساتير وأعيد فيه تدوير الإشكاليات القانونية والمجتمعية التي تقصي النساء من المواطنة، دون مراعاة تطور دورهن على صعيد المجال العام.[٣٨] والنظر في مطالبهن، التي يُعاد تدويرها من مرحلة لأخرى، وأهم هذه المطالب كانت تتجه نحو تعديل قانون الأحوال الشخصية، باعتباره يُحكم قبضته على النساء ويسيطر على مجالهن الخاص والعام معاً، بل له أثره المباشر أكثر من حكم الدستور لهن.[٣٩] وإذا ما أضفنا إليه الأعراف المجتمعية التي ما تزال أكثر جوراً من القانون حسب التجربة السورية كالقتل بداعي الشرف، فإن مطالب النساء بدستور عادل وقوانين أكثر عدلاً وتحقيق دولة المواطنة المتساوية كانت عصية على التحقق.

٤- المواطنة المتساوية عقبات وآفاق

مع الانتقال إلى واقع الحرب وقسوتها والدمار الذي ألحقته بالمجتمع والدولة وتحولها إلى أربع دويلات

٣٣- مرجع سبق ذكره، هوازن خداج، السوريات بين شريعة الدستور ودستور الشريعة، ص ٧٠

٣٤- المرجع السابق، ص ٣٨ - ٥٠

٣٥- المرجع السابق، ص٤٠ - ٥٠

٣٦- المرأة السورية ومجلس الشعب، تجمع سوريات من أجل الديمقراطية، دراسات ٤ أبريل ٢٠١٦، أخر زيارة ٢٠٢٢/٧/٢٤
https://cswdsy.org/%D8%A7%D9%84%D8%B3-%85%D8%AC%D9%88%D9%8A%D8%A9-%D9%88%D8%B1%D9%%D8%B3%D9%84%D8%B4%D8%B9%D8%A8%%D8%A7%D9%84%85%D8%B1%D8%A3%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%/

٣٧- مرجع سبق ذكره، هوازن خداج، السوريات بين شريعة الدستور ودستور الشريعة، ص٩٧- ٩٨

٣٨- مرجع سبق ذكره، السوريات بين شريعة الدستور.. ص ١١١- ١١٣

٣٩- المرجع السابق. ص١١١

لكل منها حكمها وأحكامها، وانعكاس هذا كله في زيادة معاناة السوريات [٤٠]؛ خرجت العديد من الأصوات (نساء ورجال) تنادي بدولة المواطنة المتساوية، وضرورة تحقيقها كحل للوضع السوري، بدءاً بالدستور المنشود وما يُرتّبه من نصوص دستورية إلى ما يليه من قوانين جائرة (كقانون الأحوال الشخصية مثالاً) تقصي النساء من المواطنة المتساوية.[٤١]

وبغض النظر عن كثافة تلك الأصوات ومدى فعاليتها على تغيير الواقع السوري، رغم ضرورة قياسها لمعرفة شموليتها، فإن قيام هذه الدولة ما يزال غارقاً في المعيقات، بل إنه نسيج صعب تتنازعه مؤثرات اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية[٤٢]. ويمكن تبين ذلك بالنسبة إلى مُخرجات نظرية العقد الاجتماعي، وبالاستفادة منها على اعتبارها تجربة ناجحة لمجتمعات مدنية وحكومات ديمقراطية من جهة، ولما يُمثّله من حاجة هذه الشعوب لضبط العلاقة بين الحاكم والمحكوم.

وبنظرة سريعة على ما عالجته نظرية العقد الاجتماعي نجد أن هذه النظرية، أتت عقب قرون من انتهاء الصراع بين الدين والدنيا في الغرب، القرنين الثاني والثالث عشر، لتحديد علاقة القانون الإلهي والطبيعي بالقانون الإنساني، وعلاقة القانون الكنسي بالقانون الدنيوي، وعلاقة القانون الذي شرّع بالعرف والأنواع المختلفة من القوانين الدنيوية – الاقطاعي، الملكي، الحضري..- بعضها ببعض، من خلال إقامة «كيان قانوني» من القواعد والمفاهيم والنصوص والإجراءات القانونية للقضايا المتغيرة كالولاية القانونية، الجريمة، العقد، الملكية... التي تحولت لاحقاً لعناصر بنيوية تتشكل منها النظم القانونية الغربية.[43]

وفي ظل نهضة اقتصادية ومجتمعية وفكرية ساهمت في تقديم الدعم اللازم لبناء العقد الاجتماعي، وأخذه مساراً تصاعدياً: من مناهضة نظرية الحق الإلهي وأنسنة اجتماع البشر التي شكلت أساساً لدولة علمانية قائمة على ترسيم الحدود بين الديني والسياسي، إلى جعل العقد الاجتماعي عقداً عادلاً مرتبطًا ارتباطًا صحيحاً بالنظرية الأخلاقية والسياسية الحديثة، ونظريات العدالة، لإيجاد ظروف عادلة مناسبة للجميع (رجال ونساء) ليستطيعوا طاعتها، وصولاً لصقلها ومناقشة أفكارها وتقدير صوابيتها وعقلانيتها في كافة الاتجاهات من قبل النسويات ودفاعهن عن عدم الفصل بين المجالين العام والخاص بالنسبة للنساء، وإعادة ترتيبهن الواقع المجتمعي وفقاً لقوانين مختلفة تخرجهن من تقاسم الهيمنة عليهن.[٤٤]

وجميع هذه الانتقالات تبدو صعبة التحقق ضمن شروط الواقع السوري، فحسب ما يبيّنه الواقع والتجربة السورية، بالمقارنة مع ما سبق تتضح أهم العقبات في:

٤٠- المرجع السابق، ص ١١٣- ١٢٠

٤١- المرجع السابق، ص ١٢١- ١٢٥

٤٢- بشرى البستاني، مواطنة المرأة العربية ، شعارٌ أم قضية .. الحوار المتمدن-العدد: ٣٦٥٤ - ٢٠١٢ / ٣ / ١ ، آخر زيارة ٢٠٢٢/٧/٢٦ https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=297263

٤٣- مرجع سبق ذكره، توبي هيف ،الثورة القانونية الأوروبية، ص: ١٥

٤٤- مرجع سبق ذكره، هوازن خداج، العقد الاجتماعي والنساء

أولاً: امتلاك القدرة على تنحية الدين عن السياسية، وترسيم الحدود بينهما، بجعل الشرائع الدينية والطائفية شرائع خاصة لا يمكن اعتمادها كمصادر للدساتير؛ فناقش الدساتير السورية السابقة بقي متوقفا على ما يسمح به المجتمع المُتديّن[٤٥]، ولم تصل لمرحلة طرح تحييد الدين عن الدستور مثلا: كما حدث في تونس زمن الحبيب بورقيبة[٤٦] أما الشروط الحالية من التقسيم ومن الولاءات المجتمعية (دينية وطائفية وعرقية وقبلية بالاضافة لسلطات الأمر الواقع) وما أفرزته من متحكمين بأمور السوريين/ات جميعاً، فإنها أبعد من التعويل عليها في نجاح تحييد الدين عن الدستور، وإقرار هذه المواطنة المتساوية. وبالتالي فإن الأزمة السورية أكثر تعقيدًا في الانتقال من المجتمعات التقليدية وبناها العشائرية والعائلية والدينية والطائفية والإثنية، إلى مجتمعات الدولة، التي تتأسس من خلالها علاقة المواطنين/ات كأفراد لهم/ن شخصياتهم/ن الحقوقية والسياسية والاجتماعية والثقافية.[٤٧]

ثانياً: أن معيقات وصول السوريات إلى المواطنة المتساوية تنقسم إلى جزأين: يتعلق الأول بالوضع القانوني والحقوقي (دساتير وقوانين خاصة) وبناء دولة حداثية ديمقراطية، حسب ما تبيّنه نظريات العقد الاجتماعي التي أشير لها سابقاً[٤٨]. ويتعلق الجزء الأكبر بالمعيقات المجتمعية وكيفية تنمية المجتمع ليصير مساهماً وحارساً لهذه المواطنة. فالنهوض بواجبات المواطنة، «يتم ضمن بيئة من الحياة المشتركة، وليس من خلال المشاركة السياسية فقط»، كما يوضحها دوان أي- ايبرلي.[٤٩]

<u>ولتحقيقهما يجب:</u>

من جهة أولى: الخروج من ديناميكية الفصل بين المجال العام (مجال السلطة السياسية) والمجال الخاص (قوانين وأعراف) وتحديداً مؤسسة الأسرة والعلاقات الزوجية التي تتحكم فيها قوانين الأحوال الشخصية الناظمة للأسرة والعقود الزواجية وجعلها أكثر إنصافاً للسوريات، بحيث تُمكنهن كمواطنات من التمتع بكافة حقوقهن الشخصية والزوجية، وفقاً لفلسفة المساواة واحترام حقوق الإنسان. فإشكالية العقود المجتمعية والسيطرة الأبوية على النساء، تقوم كما بيّنتها كارول باتمان في كتابها «العقد الجنسي» على ثلاثة عقود نموذجية معاصرة على الأقل: عقد الزواج، وعقد الدعارة، وعقد الأمومة البديلة، التي تُقرّ بسيطرة الرجل على المرأة، أو سيطرة رجل معين على امرأة معينة.[٥٠]

ومن جهة ثانية: العمل على تنمية النساء أنفسهن وجعلهن قادرات على تقبّل البدائل التي ستطرح

٤٥- مرجع سبق ذكره، سعيد حوى، «هذه تجربتي وهذه شهادتي»، ص ١٠٤ -١٠٥

٤٦- الدستور الذي أقرّه الحبيب بورقيبة بناء على الأمر المؤرخ في ١٤ جمادى الأولى ١٣٧٥ (٢٩ كانون الأول /ديسمبر١٩٥٥) المُحدِث للمجلس القومي التأسيسي، وعلى قرار المجلس القومي التأسيسي المؤرخ في ٢٦ ذي الحجة ١٣٧٦ (٢٥ تموز (جويلية) ١٩٥٧).

٤٧- مرجع سبق ذكره السوريات بين شريعة الدستور.. النساء والحرب ص ١١٣- ١٢٠

٤٨- مرجع سبق ذكره، سوزان مولر أوكين

٤٩- دوان أي. ايبرلي، بناء مجتمع من المواطنين في القرن الحادي والعشرين، ترجمة هشام عبدالله، مراجعة فؤاد سروجي،عمان: دار الاهلية، ٢٠٠٣، ص١٤وص ٢٢-٥٠

٥٠- مرجع سبق ذكره، هوازن خداج، العقد الاجتماعي والنساء

في سبيل تغيير أوضاعهن التاريخية على صعيد الأسرة سواء في صيغة الزواج المدني أم مشروطية النساء لنيل حقوق أكثر في مؤسسة الأسرة[٥١]. خصوصاً أن تشابك المجالات بين الأسرة والمواطنة/المجتمع والسلطة في حالة الدولة السورية، أدّى إلى بروز العديد من المفارقات بالنسبة لأوضاع السوريين/ات على صعيد الواقع المجتمعي وأنماط التفاعل الإنساني في إطار الحياة اليومية، وبرز ما يسمّى «المقاومة السلبية»[٥٢] وترسّخها من خلال مفهومي الخضوع والسيطرة، وضرورة التكيّف معهما. وقد انعكست هذه الحالة من التكيّف والخضوع على السوريات بأن الشريحة الأكبر منهن كُنّ أكثر تأقلماً مع الواقع المُعاش وحيثياته. فالإهمال المتعمّد من قبل السلطة لقضايا المرأة ورعايتها، وتجاهل أنها تتداخل مع واجبات الدولة، جعلهن أكثر ارتباطاً بما ترسّخ تاريخياً من تجاهل لحقوقهن العامة، واقتصارها على الحقوق الخاصة التي تمنحها الأسرة والمجتمع لهن، والدفاع عن وجودها سواء من الناحية القانونية أو المجتمعية؛ ذلك أن اعتمادهن على أسرهن، في تأمين احتياجاتهن، جعلهن أكثر تكيّفاً مع البناء المجتمعي السائد وأشدّ تمسّكاً به والابتعاد عن تغييره، فمواطنة النساء تتجاوز المستوى النظري والحقوقي، وتربطه بالتجربة ومخاضاتها، في أدقّ التفاصيل اليومية، انطلاقاً من الفضاء الأسري الذي يُرسّخ التمييز على أساس الجنس، كتجربة قائمة، وصولاً إلى آلية خلق التكيّفات مع الأمر الواقع والتخلّي عن الحقوق.[٥٣]

ثالثاً: صياغة قوانين رادعة لأي انتهاك ومن أي طرف كان، يمسّ بحقوق وواجبات المواطنون/ات.

أمام هذه المعيقات يجدر السؤال هل تكفي المطالب بقيام دولة المواطنة المتساوية؟ وما هي المسارات التي يجري العمل عليها للوصول إلى ابتداع الحلول؟

وقد يكون من أبسط الأمور توجّه دعاة دولة المواطنة المتساوية من الرجال أكثر من النساء، إلى المطالبة صراحة بحل القضايا الإشكالية المفروضة على النساء، خصوصاً أن نيل المرأة حقوقها المتساوية يكون على تماس مع السلطة الأبوية المتشرّبة في المجتمع، ويحميها غالبية الذكور من أي طرف كانوا، الذي يمكن تبيّنه مثلاً: في قلة الداعمين للنساء في مطالبهن لتغيير قانون الأحوال الشخصية، والتحالف معهن للعمل على ما تراه النساء مناسباً لهن ويعمل على حمايتهن. بل وتزداد ندرة الدعوات المقدّمة من الرجال، لتغيير نظام العقود والقبول بشروط العقود المدنية في الزواج التي تؤمّن للنساء فرص التساوي[٥٤]، فمسألة الاستكانة إلى أن الأسرة مجالًا خاصاً يمنح الرجال طمأنينة السيطرة على النساء، التي رسّختها عوامل مختلفة، وسحبها منهن وإحالة رعاية النساء للدولة، ما يزال يُشكل خطورة بالغة على ذكورية المجتمع.

٥١- المرجع السابق

٥٢- شحادة صيام، القهر والحيلة: أنماط المقاومة السلبية في الحياة اليومية، جامعة القاهرة، (دون دار نشر ودون تاريخ)، ص ١٦.

٥٣- مرجع سبق ذكره، هوازن خداج، السوريات بين شريعة الدستور....ص ٨١

٥٤- مرجع سبق ذكره، هوازن خداج، العقد الاجتماعي والنساء

استنتاجات

نظراً لأن قضية المرأة لا تقتصر على كونها قضية سياسية واقتصادية، فإنها عقدة مجتمعية تمتد من الفرد إلى الأسرة وإلى السلطة، ولا يمكن حلها بمعزل عن مجمل السياقات التي تحاصر طاقات المرأة، وتقديم استراتيجيات متكاملة تنصب بكليتها على إعادة بناء الواقع المجتمعي والسياسي والاقتصادي السوري، ودعمها بالعمل الفعلي على كافة الاتجاهات المتصلة اتصالاً منهجياً بتحقيق المواطنة والتساوي. **وهذا يتطلب:**

١- عدم الاكتفاء بالتاكيد على ضرورة قيام دولة المواطنة المتساوية ضمن طروحات نظرية وضبابية في إمكانية تطبيقها، كونها تعتمد، غالبًا، على نقل التجارب الناجحة في دول أخرى واعتمادها، دون مرعاة أن لكل دولة شروطها الموضوعية وظروفها الخاصة؛ التي تتطلب تقديم معالجات فعالة لكيفية قيام دولة المواطنة وشروطها، ووضع الآليات المناسبة لضمان نفاذ النساء للمواطنة. فالمطالبة بدولة المواطنة المتساوية، رغم أحقيتها، ستبقى مجردة، وشعارًا لا طائل منه، ما لم يرافقه التوجه من قبل النساء والرجال نحو ابتداع الحلول واستخدام كافة الأدوات الممكنة لمعالجة العقبات وصولاً لإزالتها. وقد تكون بدايتها في الأخذ بمبدأ العدالة والإنصاف للنساء في المشاريع والأفكار والقرارات، وهذا يفترض التوجه من قبل كافة الأطراف الداعمة لفكرة المواطنة نحو تفعيل دور المرأة في العمل السياسي وفي الأحزاب الوطنية (خصوصاً التي تطالب بدولة المواطنة المتساوية) وفي التنظيمات والجمعيات ككل، وخاصة من تعمل مع النساء ولأجلهن، وعدم إخضاعه للتلاعب أو التعطيل، وكذلك كافة المؤسسات الفاعلة كالإعلام البديل وغيرها، فهذه الهياكل جميعها يمكنها العمل على خطط لإدخال النساء باعتبارهن فاعلات وشريكات.

٢- عدم اكتفاء النساء أنفسهن بالمطالب الحذرة؛ كالمطالبة بأحد الحقوق دون آخر، (صياغة دستور جديد للبلاد وتضمينه مواد تخص النساء، أو المطالبة بتعديل قانون الأحوال الشخصية، وتغيير بعض مواده). فهذه المطالب على أحقيتها وضرورتها، كانت عصية على التحقق، ومحصورة بالنخب النسوية/النسائية، وانتقلت في سوريا من جيل لآخر دون أن تقدم ما هو مرجو، ولن تقدمه الآن، ما لم تعمل النساء على بناء ائتلافات واسعة تطال كافة المستويات المجتمعية، ويكون هدفها الأول ضم النساء البعيدات عن الشأن العام، باعتبارهن متضررات من غياب المساواة، ودفعهن لأن تصرن مشاركات في المطالب، والعمل معهن ودعمهن لتوسيع الحالة المطلبية وتجذيرها ضمن المجتمع.

٣- انطلاقاً من واقعنا الراهن وأن الحروب لا تدوم للأبد، فإن ضمان الأمن المجتمعي وصيانة السلم الأهلي يتوقف على تحقيق دولة المواطنة المتساوية للجميع، وارتباطها بأزمة الحرية والديمقراطية وإمكانية تحققهما في المجتمع والدولة معًا، وجميعها تدل على الحاجة لمعالجة وضع المرأة في الأسرة وصياغة قوانين مناسبة وضامنة لعدم إقصاء النساء سواء في الأسرة أو المجتمع والدولة.

وبالنهاية؛ إن المواطنة والديمقراطية ليسوا شعارات ترفع في وقت الحاجة كتعبيراً عن مرحلة فقدانهما، بل هما بناءً عملياً وتربية مجتمعية، وتطبيقهما وصيانتهما مسؤولية تقع على عاتق المجتمع والدولة معاً. ما يجعل وضعهما ضمن استراتيجية بناء الدولة أمراً ضرورياً، وكذلك الالتفات من قبل النساء والرجال على حد سواء إلى معالجة كافة المعيقات وطرح البدائل الممكنة واللازمة، والعمل على تحقيقها عبر صياغة استراتيجيات مختلفة وفعّالة لزجّ المرأة في عملية التنمية لكافة الميادين، وضمان وصولها إلى الحقوق المتساوية لردم ما حُرمت منه النساء.

مراجع البحث

- هوازن خداج، السوريات بين شريعة الدستور ودستور الشريعة، اشراف يوسف فخر الدين، مراجعة قانونية انور البني، وماجدة سرحان، اصدار المركز السوري للدراسات والابحاث القانونية، آذار ٢٠٢٢
- المواطنة، حقوق الإنسان، Citizenship and Participation.
- وثيقة العهد الوطني والتي اقرت في مؤتمر المعارضة في القاهرة ٢٠١٢، مركز مالكوم كير- كارنيغي للشرق الاوسط، مؤتمر المعارضة السورية وثيقة العهد الوطني التي أقرها مؤتمر المعارضة السورية المنعقد تحت رعاية جامعة الدول العربية بالقاهرة بتاريخ ٢٠١٢/٧/٣
- تيار مواطنة نواة، ناشطون ديمقراطيون علمانيون من أجل مواطن: فرد، حرّ، كريم، متساوٍ.
- الحركة السياسية النسوية، من نحن
- اللوبي النسوي السوري، من نحن
- محمد نذير سالم، نظرة على اشكاليات العقد السياسي والاجتماعي والهوية الجامعة بين السوريين، ورقة بحثية مقدمة إلى الندوة التخصصية المعنونة ب «نحو تطوير الخطاب السياسي للثورة» التي يقيمها مركز الحوار السوري، ٢٠١٦/١١/٨.
- هوازن خداج، دراسة، العقد الاجتماعي والنساء، مركز حرمون للدراسات المعاصرة، تاريخ النشر ٢٠٢١/٢/٥.
- بن بوحة أحمد، المواطنة والمصلحة العامة في الدولة الحديثة، العقد الاجتماعي عند روسو نموذجا، جامعة سيدي بلعباس، مجلة الاناسة وعلوم الاجتماع، العدد الثاني ديسمبر ٢٠١٧
- نهلة محمد مصطفى جندية، مفهوم المواطنة والاسس التي تقوم عليها في المانيا ومصر دراسة مقارنة، جامعة المنوفية، كلية الحقوق، الدراسات العليا والبحوث.
- توبي هيف ،الثورة القانونية الأوروبية، مجلة الحكمة، كتاب الكتروني. hekmah.org › الثورة-القانونية-الأوروبية-توبي-هيف.
- التنوير: مقاربات جديدة للتاريخ الأوربي، دوريندا اوترام، ترجمة ماجد موريس ابراهيم، دار الفارابي ٢٠٠٨.

- موسوعة ستانفورد الفلسفية، المقاربات المعاصرة للعقد الاجتماعي، مدخل فلسفي شامل حول نظريات العقد الاجتماعي، وكيفية تمييزه، ونمذجة الاطراف فيه، ترجمة: محمد رضا، مراجعة سيرين الحاج حسين، مجلة حكمة، تاريخ النشر ٢٠١٩/٣/٧.
- حسين جبار،القانون الدستوري (النظريات التعاقدية والاجتماعية)، المبحث الثاني،المحاضرة رقم (٥)، شبكة جامعة بابل، كلية القانون، نظام التعليم الاكلتروني، تاريخ النشر ٢٠١٨/١٢/٦.
- هوازن خداج، دراسة، العقد الاجتماعي والنساء، مركز حرمون للدراسات المعاصرة، تاريخ النشر ٢٠٢١/٢/٥.
- سوزان مولر أوكين، النساء في الفكر السياسي الغربي، ترجمة إمام عبد الفتاح، دار التنوير للطباعة والنشر، لبنان، بيروت ٢٠٠٩.
- Carole Pateman,THE SEXUAL CONTRA,1988
- نادية خلوف، إفعلها ثانية وبشكل سليم، الحوار المتمدن، العدد ٥٧١٣، تاريخ النشر ٢٠١٧/١١/٢٩
- ابن منظور، لسان العرب ، دار صادر بيروت، طبعة ٢٠٠٣ م، الجزء الخامس عشر
- هوازن خداج، المجتمع المدني وأفاق تنميته، دراسات في العقد الاجتماعي، مرصد الشرق الاوسط وشمال افريقيا
- رفيق ايت تكنتا، إشكالية تحديث الدولة في المشرق العربي " قراءة في الأدبيات النظرية "، المركز الديمقراطي العربي، ١٧ يناير ٢٠١٧. https://democraticac.de/?p=42600
- محمد عزة دروزة، حول الحركة العربية الحديثة، الجزء الاول، ط٣ لبنان، المطبعة العصرية، صيدا، ١٩٥٠
- سعيد حوى، «هذه تجربتي وهذه شهادتي»، ط١، مصر، القاهرة، مكتبة وهبة- القاهرة ١٩٨٧،
- تسلسل الدساتير السورية page236 ‹ Company1 ‹ http://www.al-rustomlaw.com
- هوازن خداج، السوريات بين شريعة الدستور ودستور الشريعة، اشراف يوسف فخر الدين، مراجعة قانونية انور البني، وماجدة سرحان، اصدار المركز السوري للدراسات والابحاث القانونية، آذار ٢٠٢٢
- المرأة السورية ومجلس الشعب، تجمع سوريات من أجل الديمقراطية، دراسات ٤ أبريل ٢٠١٦
- بشرى البستاني، مواطنة المرأة العربية ، شعارٌ أم قضية .. الحوار المتمدن-العدد: ٣٦٥٤ - ٢٠١٢ / ٣ / ١ .

- https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=297263
- دوان أي. ايبرلي، بناء مجتمع من المواطنين في القرن الحادي والعشرين، ترجمة هشام عبد الله، مراجعة فؤاد سروجي، عمان: دار الاهلية، ٢٠٠٣.
- شحادة صيام، القهر والحيلة: أنماط المقاومة السلبية في الحياة اليومية، جامعة القاهرة، (دون دار نشر ودون تاريخ)

الحركة السياسية
النسوية السورية

THE SYRIAN WOMEN'S
POLITICAL MOVEMENT